

النسخة غير السرية



ISO 9001:2008 CERTIFIED



جمهورية مصر العربية

وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية

قطاع المعالجات التجارية

نموذج شكوى الوقاية النسخة غير السرية

النسخة غير السرية

نموذج شكوى تدابير وقائية ضد الزيادة الكبيرة والمفاجئة في
الواردات من صنف لفائف مسطحات الصلب المدرفلة على الساخن
نسخة سرية

١. معلومات عامة

١, ١. بيانات مقدم/مقدمى الشكوى

(١) شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية ش.م.م Al Ezz Dekheila Steel Company

Alexandria S.A.E - (ويشار إليها فيما بعد بـ"العز الدخيلة للصلب")

العنوان: طريق اسكندرية مطروح السريع - الدخيلة - الإسكندرية

الهاتف: ٢٧٩٨٩٨٠٠ - ٢٠٢ +

الفاكس: ٢٧٩٣١٩٥٤ - ٢٠٢ +

الموقع الإلكتروني: www.ezzsteel.com

عناية الأستاذ/ محمد رائد الببلاوي بصفته رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

(٢) شركة العز لصناعة الصلب المسطح ش.م.م Al Ezz Flat Steel Company S.A.E

ويشار إليها فيما بعد بـ"العز للصلب المسطح"

العنوان: المنطقة الصناعية الاقتصادية شمال غرب خليج السويس - السخنة السويس

الهاتف: ٢٧٩٨٩٨٠٠ - ٢٠٢ +

الفاكس: ٢٧٩٣١٩٥٤ - ٢٠٢ +

الموقع الإلكتروني: www.ezzsteel.com

عناية الأستاذ/ ساهر ابراهيم الفار بصفته رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب

شركة "العز لصناعة الصلب المسطح" هي شركة تابعة ومملوكة بنسبة ١٠٠% لشركة
"العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية".

النسخة غير السرية

١, ١, ١ . بيانات ممثل الشاكي امام قطاع المعالجات التجارية

الاسم: السيد/ وليد محمد شكرى

المسمى الوظيفي: رئيس قطاع الشؤون القانونية - مجموعة شركات حديد عز

١, ٢ . مقدمة

شركة العز الدخيلة للصلب هي احدى شركات مجموعة شركات حديد عز. تأسست شركة العز الدخيلة للصلب بوصفها شركة مساهمة مصرية في سنة ١٩٨٢ وفقاً لأحكام القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتتمثل أغراض الشركة وفقاً لما ورد بالسجل التجاري فيما يلي:

- إنتاج وتشكيل وتصنيع الحديد والصلب بكافة أشكاله؛
 - إنتاج وتصنيع السلع الوسيطة ومستلزمات الإنتاج اللازمة لصناعة الحديد والصلب؛
 - شراء وبيع وتسويق والاتجار في خامات ومنتجات الحديد والصلب والسلع الوسيطة ومستلزمات الإنتاج اللازمة لصناعة الحديد والصلب فيما يتعلق بإنتاج المصنع؛
 - القيام بكافة الخدمات والاستشارات المتعلقة بالنواحي التكنولوجية والفنية والإدارية والمالية الخاصة بالحديد والصلب والقيام بكافة الأنشطة المكملة والمتمة والمرتبطة بما سبق.
- شركة "العز لصناعة الصلب المسطح" - وهي شركة مساهمة مصرية، تأسست عام ١٩٩٨ وفقاً لأحكام القانون رقم 8 لسنة 1997 وهي شركة تابعة ومملوكة بالكامل لشركة "العز الدخيلة للصلب". تعمل الشركتان الشاكيان في صناعة مسطحات الصلب المدرفلة على الساخن بالإضافة إلى منتجات أطوال (حديد التسليح)، وذلك من خلال عمليات إنتاجية متكاملة (مما يعني أنهما يستخدمان طريقة الاختزال المباشر لخام الحديد بوصفه مدخل إنتاج في صناعة الصلب، حيث يتم استيراد مكورات خام الحديد من قبل مجموعة من الموردين بالخارج (مثل الاتحاد الأوروبي/ كندا/ البرازيل) ويتم معالجته وتحويله إلى حديد مختزل. ويتم تصنيع حديد الاختزال المباشر داخل شركة "العز الدخيلة للصلب" ويتم تصنيع حديد الاختزال المباشر الذي تتزود به شركة "العز للصلب المسطح" بواسطة شركة "مصانع العز للدرفلة"، وهي أيضاً شركة مملوكة بالكامل لشركة "العز الدخيلة للصلب".

النسخة غير السرية

١,٣ . الشركات المرتبطة:

١- شركة حديد عز: تأسست كشركة مساهمة مصرية في ٢ إبريل ١٩٩٤ وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١. وغرض الشركة هو صناعة وتجارة وتوزيع الحديد والصلب بكافة أنواعه وما يرتبط به من منتجات وتمتلك [REDACTED] % من أسهم شركة العز الدخيلة للصلب.

٢- شركة مصانع العز للدرفلة: شركة تابعة مملوكة بالكامل لشركة "العز الدخيلة للصلب". تأسست شركة مصانع العز للدرفلة كشركة مساهمة مصرية في سنة ١٩٨٦ وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتتمثل أغراض الشركة وفقاً لما ورد بالسجل التجاري فيما يلي:

- إنتاج حديد التسليح (لفات الحديد - اسياخ حديد - قطاعات حديدية - كمرات حديدية)
- إنتاج كتل الحديد (ببليت)
- إنتاج شبك الحديد التسليح
- إنتاج بعض المواد المعمارية التي تعتمد أساساً على المنتج الحالي للمصنع مثل المسامير

- إنتاج الحديد المختزل (DRI)

٣- شركة حديد للصناعة والتجارة والمقاولات "كونترا ستيل": شركة تابعة مملوكة لشركة "العز الدخيلة للصلب" بنسبة [REDACTED] % من رأس المال. تأسست الشركة كشركة مساهمة مصرية طبقاً لموافقة اللجنة المختصة بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بجلستها المنعقدة في ٢٠ مايو ١٩٩٥ وطبقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١، وتم قيدها بالسجل التجاري برقم ١٣٨٢٢٧ بتاريخ ٣١ مايو ١٩٩٥. وتتمثل أغراض الشركة وفقاً لما ورد بالسجل التجاري فيما يلي:

- الاتجار والتصنيع والتشكيل لكافة أنواع المعادن والمنتجات المعدنية.
- القيام بأعمال المقاولات، والصيانة والخدمات والنقل.
- التجارة الداخلية والدولية والاستيراد والتصدير والتوكيلات التجارية.
- القيام بنشاط التخزين والاتجار في جميع أنواع الزيوت والشحوم والسولار ونشاط التأجير التمويلي.

النسخة غير السرية

مرفق بيان بالشركات المرتبطة بالشاكين بالمرفق رقم (٢).

١,٤ . القوائم المالية

- أ. تبدأ السنة المالية للشركات الشاكية في شهر يناير وتنتهي في شهر ديسمبر من كل عام.
- ب. مرفق بهذا النموذج القوائم المالية المجمعة للشركات الشاكية المعتمدة التي تمت مراجعتها، وآراء المراجعين عن آخر أربع سنوات – مرفق (٣).
- ت. مرفق قوائم دخل منفصلة للمنتج المثل – مرفق (٤).

١,٥ . تمثيل الصناعة

١,٥,١ . مقدمو الشكوى

يمثل مقدمو الشكوى نسبة ١٠٠% من الصناعة في مصر، مرفق بهذا النموذج خطاب من غرفة الصناعات المعدنية باتحاد الصناعات المصرية يوضح كمية إنتاج الشركتان الشكيتان وأن إنتاجهما يمثل ١٠٠% من إجمالي الإنتاج المحلي من المنتج المثل – خلال الفترة الأخيرة مرفق (٥).

١,٥,٢ . الشركات المؤيدة للشكوى

غير منطبق حيث تمثل الشركتان الشاكيتان نسبة ١٠٠% من الصناعة كونهما المنتجين الوحيدين للمنتج المثل.

١,٥,٣ . منتجون محليون آخرون

لا يوجد منتجون محليون آخرون للمنتج المثل.

١,٦ . المنتج المعني (وهو المنتج المستورد):

- اسم المنتج: مسطحات الصلب المدرفلة على الساخن سواء كان في هيئة ألواح أو لفائف والمعروف أيضا باسم: صاج مدرفل على الساخن.
- اسم المنتج المستورد باللغة الإنجليزية: Hot Rolled Flat Steel
- التسمية المتعارف عليها للمنتج المعني: مسطحات الصلب المدرفلة على الساخن أو صاج مدرفل على الساخن HRC and/or HRFS
- وحدة القياس للمنتج المعني: طن مترى.

النسخة غير السرية

١, ٦, ١. الوصف التفصيلي للمنتج المعني (المستورد) من حيث:

أ- الخصائص المادية: (الوزن، الحجم، الشكل، اللون، المكونات، المقاسات، الأبعاد)

الوزن: بالطن المترى.

الحجم: مم^٣

الشكل: ألواح ولقائف صلب ذات سطح أملس/به اشكال بارزة

اللون: فضي اللون

المكونات: حديد/عناصر سبائكية

المقاسات: سمك من ١ مم حتى ١٨ مم وعرض حتى ١٦٠٠ مم

مرفق وصف تفصيلي للمنتج المعني وفقاً للبندود الجمركية المعمول بها.

ب- ملخص عن عملية الإنتاج في الشركات المصدرة (مع ذكر مصدر المعلومات)

تختلف عملية التصنيع لكل شركة من الشركات ذات المصانع المتكاملة حسب التكنولوجيا المتبعة في مصانعها خاصة للحصول على الصلب السائل. تعتمد معظم الشركات المصدرة في مصانعها على تكنولوجيا الأفران العالية حيث يتم اختزال خامات أكسيد الحديد بواسطة فحم الكوك ثم يتم الحصول على الصلب السائل بواسطة محولات الأكسجين بعد إضافة كمية من الخردة الحديدية.

وفي بعض المصانع الأخرى تبدأ العملية الإنتاجية باستيراد مكورات أكسيد الحديد (الحديد الخام) التي تستخدم في مصانع الاختزال المباشر للحصول على حديد مختزل - يتم اختزال الأكاسيد به بواسطة الغاز الطبيعي - الذي يتم صهره وتحويله الى صلب سائل (وقد يتم استخدام كمية من الخردة في مرحلة التحويل للصلب السائل) في افران القوس الكهربائي يتبعها استخدام فرن البوتقة لضبط التحاليل الكيميائية بإضافة السبائك الحديدية حسب رتبة الصلب المطلوبة وتنقية المعدن المنصهر من الشوائب غير المعدنية باستخدام الالومنيوم والكالسيوم وضبط درجة حرارة المعدن المنصهر حسب احتياجات الصب المستمر. وعن طريق الصب المستمر، يتم إنتاج بلاطات الصلب ومن خلال عملية التسخين بالأفران يتم رفع ليونة البلاطات حيث يتم دفعها بين أسطوانات ضاغطة لتحويلها الى لقائف بالسماكات المطلوبة.

النسخة غير السرية

كما يمكن انتاج المنتج النهائي من خلال تحويل الصلب السائل إلى صلب مدرفل على الساخن مباشرة عن طريق دفع بلاطات الصلب Slabs مباشرة لخطوط الدرفلة ويتم التحكم في الخصائص الميكانيكية للمنتج النهائي عن طريق التركيب الكيميائي والتشكيل على الساخن وخطه التحكم في التبريد بعد الدرفلة للحصول على درجة الحرارة المطلوبة حسب رتبة الصلب عند كلا من نهاية الدرفلة ونهاية منطقة التبريد.

ثم يتم تبريد اللقائف وتحويلها الى لقائف مسطحة أو تقطيعها إلى ألواح حسب الطلب، كما يمكن إجراء بعض العمليات الإضافية عليها مثل عمليات التخليل أو التزييت أو التشريح حسب الطلب. مع العلم أن بعض المصانع تكون غير متكاملة وتقوم بشراء الخردة والخامات المختزلة لإنتاج الحديد السائل وبعضها يقوم بشراء البلاطات لدرفلتها على الساخن. (مصدر المعلومات: القطاع الفني لشركة العز الدخيلة للصلب).

ت - المواد الخام الرئيسية /أو المكونات

مكورات خام أكسيد الحديد/ الخردة الحديدية - سبائك حديدية.

ث - الاستخدامات النهائية

يستخدم المنتج المعني في عديد من الصناعات الهندسية والصناعات المعدنية والصناعات المغذية مثل صناعة الأنابيب والمواسير، صناعة أنابيب البوتاجاز، الهياكل المعدنية، الأجهزة المنزلية المعمرة، اللوحات والأكشاك الكهربائية، السفن، سيارات النقل والملاكي والمقطورات وصناعة مسطحات الصلب المدرفلة على البارد (CRC).

ج - قنوات التوزيع

مصانع، تجار.

ح - موسمية المنتج

لا تنطبق حيث يتسم سوق "مسطحات الصلب المدرفلة على الساخن" بمرونة عالية في الطلب، فضلاً عن عدم موسمية هذا الطلب، وهي الأمور التي أدت في مجملها إلى شدة تنافسية هذا السوق.

النسخة غير السرية

خ- البند الجمركي: (حدد البند/البندود الجمركية للمنتج المعنى)

البند الجمركي	لغائف الصلب المدرفلة على الساخن
٧٢٠٨	منتجات مسطحة مرققة بالأسطوانات (مدرفلة) من حديد، أو من صلب من غير الخلأط بعرض ٦٠٠ مم أو أكثر، مدرفلة بالحرارة، غير مكسوة ولا مطلية ولا مغطاة.
٧٢١١	منتجات مسطحة مرققة بالأسطوانات (مدرفلة) من حديد، أو من صلب من غير الخلأط بعرض أقل من ٦٠٠ مم، غير مكسوة ولا مطلية ولا مغطاة.
٧٢٢٥	منتجات مسطحة مرققة بالأسطوانات (مدرفلة) من خلأط صلب آخر، بعرض ٦٠٠ مم أو أكثر.
٧٢٢٦	منتجات مسطحة مرققة بالأسطوانات (مدرفلة) من خلأط صلب آخر، بعرض أقل من ٦٠٠ مم.

تتدرج منتجات لغائف و ألواح الصلب المدرفلة على الساخن ضمن البنود الجمركية الآتية:

٧٢٠٨،١٠ و ٧٢٠٨،٢٥ و ٧٢٠٨،٢٦ و ٧٢٠٨،٢٧ و ٧٢٠٨،٣٦ و ٧٢٠٨،٣٧ و ٧٢٠٨،٣٨ و ٧٢٠٨،٣٩ و ٧٢٠٨،٤٠ و ٧٢٠٨،٥١ و ٧٢٠٨،٥٢ و ٧٢٠٨،٥٣ و ٧٢٠٨،٥٤ و ٧٢٠٨،٩٠ و ٧٢١١،١٤ و ٧٢١١،١٩ و ٧٢٢٥،٣٠ و ٧٢٢٥،٤٠ و ٧٢٢٦،٩١ و ٧٢٢٦،٩٩.

د- التقسيمات/ الأنواع الرئيسية للمنتج المستورد المعني (إن وجدت)

يتم تقسيم المنتج حسب السماكات من ١ مم - ١٨ مم سواء كان في هيئة ألواح أو لغائف مدرفلة و مرققة على الساخن وعروض حتى ١٦٠٠ مم، سواء مرت بمراحل إضافات أخرى مثل التخليل والتزييت أو الترشيح أم لا.

ذ- مرفق بهذا النموذج (نشرات - صور - كتالوجات) مرفق (٨)

النسخة غير السرية

- يخضع المنتج المعنى للرسوم و/أو التدابير التجارية الأخرى التي تفرضها مصر وفقا للجدول التالي:

(جدول ١-١)

الرسوم الجمركية / التدابير التجارية

المنتج	الدولة	نوع الرسم	مقدار الرسم
مسطحات الصلب المدرفلة على الساخن	كل الدول ماعدا المرتبطة مع مصر باتفاقيات تجارة حرة	رسوم جمركية	٥%

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الرسوم الجمركية الواردة بجدول (١-١) أعلاه لا تنطبق على الواردات من الدول ذات اتفاقيات شراكة أو تجارة حرة مع مصر. فضلاً عن ذلك فإن رسم التنمية المفروض على الواردات من المنتج المعني والبالغ ١٠%، لا يتم تطبيقه فعلياً بسبب الاعفاء الممنوح للأفراد والشركات الحاصلة على رخص صناعية حيث أن معظم - ان لم يكن كل - التجار المستوردين للمنتج المعنى في مصر لديهم رخص صناعية تحت مسمى نشاط "مركز خدمة" يقوم بفرد وتقطيع مسطحات الصلب - المستوردة على هيئة لفائف - إلى مقاسات تناسب المصانع المستهلكة. ولا تتعدى هذه العملية ٣٠٠ جنيه للطن، أي بقيمة مضافة لا تذكر.

١,٧. المنتج المثيل (وهو المنتج المحلي)

- اسم المنتج المثيل: مسطحات الصلب المدرفلة على الساخن سواء في هيئة ألواح أو لفائف والمعروف أيضاً باسم: صاج مدرفل على الساخن.
- اسم المنتج المثيل باللغة الإنجليزية: Hot Rolled Flat Steel
- التسمية المتعارف عليها للمنتج المثيل: مسطحات الصلب المدرفلة على الساخن او صاج مدرفل على الساخن (HRFS / HRC)
- وحدة القياس للمنتج المثيل: طن

١,٧, ١. الوصف التفصيلي للمنتج المثيل من حيث:

أ- الخصائص المادية: (الوزن، الحجم، الشكل، اللون، المكونات، المقاسات، الأبعاد)

الوزن: بالطن المترى

الحجم: مم³

الشكل: ألواح ولفائف صلب ذات سطح أملس/به اشكال بارزة

اللون: فضي اللون

المكونات: حديد/عناصر سبائكية

المقاسات: سمك من ١ مم حتى ١٨ مم وعرض حتى ١٦٠٠ مم.

النسخة غير السرية

ب- ملخص عملية الإنتاج

تبدأ العملية الإنتاجية باستيراد مكورات أكسيد الحديد (الحديد الخام) التي تستخدم في مصانع الاختزال المباشر للحصول على حديد مختزل الذي يتم صهره وتحويله الى صلب سائل (وقد يتم استخدام كمية من الخردة في مرحلة التحويل للصلب السائل) في افران القوس الكهربائي يتبعها استخدام فرن البوتقة لضبط التحاليل الكيميائية بإضافة السبائك الحديدية حسب رتبة الصلب المطلوبة وتنقية المعدن المنصهر من الشوائب غير المعدنية باستخدام الالومنيوم والكالسيوم وضبط درجة حرارة المعدن المنصهر حسب احتياجات الصب المستمر .

وعن طريق الصب المستمر يتم إنتاج بلاطات صلب والتي يتم دفعها مباشرة بين أسطوانات ضاغطة لتحويلها للسماكات المطلوبة؛ و يتم التحكم في الخصائص الميكانيكية للمنتج النهائي عن طريق التركيب الكيميائي والتشكيل على الساخن وخطة التحكم في التبريد بعد الدرفلة للحصول على درجة الحرارة المطلوبة حسب رتبة الصلب عند كلا من نهاية الدرفلة ونهاية منطقة التبريد ثم يتم تبريدها وتحويلها الى لفائف مسطحة أو تقطيعها إلى ألواح حسب الطلب، ويبلغ متوسط وزن اللفة الواحدة ١٥ طن؛ كما يمكن إجراء بعض العمليات الإضافية عليها مثل عمليات التخليل أو التزيت أو التشريح حسب الطلب.

ت- المواد الخام الأساسية و/أو المكونات

مكورات خام أكسيد الحديد/ الخردة الحديدية – سبائك حديدية.

ث- الاستخدامات النهائية

يستخدم المنتج المثل في عديد من الصناعات الهندسية والصناعات المعدنية والصناعات المغذية مثل صناعة الأنابيب والمواسير، صناعة أنابيب البوتاجاز، الهياكل المعدنية، الأجهزة المنزلية المعمرة، اللوحات والأكشاك الكهربائية، السفن، سيارات النقل والملاكي والمقطورات وصناعة مسطحات الصلب المدرفلة على البارد (CRC) .

ج- قنوات التوزيع

مصانع، تجار

النسخة غير السرية

موسمية المنتج

لا تنطبق حيث يتسم سوق "مسطحات الصلب المدرفلة على الساخن" بمرونة عالية في الطلب، فضلاً عن عدم موسمية هذا الطلب، وهي الأمور التي أدت في مجملها إلى شدة تنافسية هذا السوق.

ح- البند الجمركي: (حدد البند/البندود الجمركية للمنتج المثل)

البند الجمركي	لوائح الصلب المدرفلة على الساخن
٧٢٠٨	منتجات مسطحة مرققة بالأسطوانات (مدرفلة) من حديد، أو من صلب من غير الخلائط بعرض ٦٠٠ مم أو أكثر، مدرفلة بالحرارة، غير مكسوة ولا مطلية ولا مغطاة.
٧٢١١	منتجات مسطحة مرققة بالأسطوانات (مدرفلة) من حديد، أو من صلب من غير الخلائط بعرض أقل من ٦٠٠ مم، غير مكسوة ولا مطلية ولا مغطاة.
٧٢٢٥	منتجات مسطحة مرققة بالأسطوانات (مدرفلة) من خلائط صلب آخر، بعرض ٦٠٠ مم أو أكثر.
٧٢٢٦	منتجات مسطحة مرققة بالأسطوانات (مدرفلة) من خلائط صلب آخر، بعرض أقل من ٦٠٠ مم.

تندرج منتجات لفائف و ألواح الصلب المدرفلة على الساخن ضمن البنود الجمركية الآتية:
٧٢٠٨,١٠ و ٧٢٠٨,٢٥ و ٧٢٠٨,٢٦ و ٧٢٠٨,٢٧ و ٧٢٠٨,٣٦ و ٧٢٠٨,٣٧ و ٧٢٠٨,٣٨ و ٧٢٠٨,٣٩ و ٧٢٠٨,٤٠ و ٧٢٠٨,٥١ و ٧٢٠٨,٥٢ و ٧٢٠٨,٥٣ و ٧٢٠٨,٥٤ و ٧٢٠٨,٩٠ و ٧٢١١,١٤ و ٧٢١١,١٩ و ٧٢٢٥,٣٠ و ٧٢٢٥,٤٠ و ٧٢٢٦,٩١ و ٧٢٢٦,٩٩.

خ- التقسيمات/ الأنواع الرئيسية للمنتج المثل (إن وجدت)

يتم تقسيم المنتج حسب السماكات ١-١٨ مم سواء كان في هيئة ألواح أو لفائف مدرفلة و مرققة على الساخن وعروض حتى ١٦٠٠ مم، سواء مرت بمراحل إضافات أخرى مثل التخليل والتزييت والترشيح أم لا.

د- مرفق بهذا النموذج (نشرات - صور - كتالوجات) مرفق (٩)

١, ٧, ٢. مقارنة المنتج المعني والمنتج المثل

يتطابق منتج "مسطحات الصلب المدرفلة على الساخن" - والمعروفة أيضاً باسم صاج مدرفل على الساخن - المصدر إلى مصر تماماً مع المنتج ذاته الذي يتم تصنيعه محلياً، حيث يتمتع

النسخة غير السرية

كلا المنتجين بنفس الخصائص الفيزيائية ويتم تصنيعهما بالطريقة ذاتها ولهما نفس الاستخدامات ويتم توزيعهما من خلال نفس قنوات التوزيع أو قنوات توزيع مماثلة ويتم تصنيفهما ضمن البنود الجمركية نفسها. وهو الأمر الذي يعنى أن كلا المنتجين المعني والمثيل متنافسين منافسة مباشرة. وهما يشكلان بوضوح تام "منتجات مماثلة".

١,٨. المصدرون إلى مصر

- مرفق بهذا النموذج قائمة بالمصدرين المعروفين للمنتج المعنى إلى مصر، مرفق (١٠).

١,٩. المستوردون المصريون

- مرفق بهذا النموذج قائمة بالمستوردين المعروفين للمنتج المثل داخل مصر، مرفق (١١).

٢. حجم الواردات

٢,١. الزيادة المطلقة في الواردات



جدول (٢ - ١)
الزيادة المطلقة في الواردات

الوحدة: طن

البيان	عام ٢٠٢١	عام ٢٠٢٢	عام ٢٠٢٣	عام ٢٠٢٣ النصف الأول	عام ٢٠٢٤ النصف الأول
حجم الواردات	716453	1076222	1169470	531592	830032
معدل التغير		%٥٠	%٩	-	%٥٦

(المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء)

شهدت الواردات زيادة مضطربة خلال الثلاث أعوام الأخيرة وكانت الزيادة كبيرة وحادة بشكل مفاجئ في النصف الأول من هذا العام، فقد ارتفع حجم الواردات عام ٢٠٢٢ بنسبة ٥٠% على أساس سنوي لتصل الى 1076222 ثم ارتفعت مره أخرى عام ٢٠٢٣ بنسبة ٩% لتصل الى 1169470 طن وفي النصف الأول من هذا العام سجلت الواردات زيادة حادة وكبيرة ومفاجئة لترتفع بنسبة ٥٦% عن نفس الفترة من العام الماضي. ومن المتوقع حال عدم فرض رسوم وقائية مؤقتة بشكل سريع وعاجل ان تتضاعف الواردات.

النسخة غير السرية

- مرفق بهذا النموذج بيان بقيمة الواردات من كل كود جمركي من الأكواد الجمركية للسلعة محل التحقيق خلال فترة التحقيق) - مرفق (١٢).

٢,٢. الزيادة النسبية في الواردات

جدول (٢-٢)

الزيادة النسبية في الواردات

الوحدة: طن

البيان	عام ٢٠٢١	عام ٢٠٢٢	عام ٢٠٢٣	عام ٢٠٢٣ النصف الأول	عام ٢٠٢٤ النصف الأول
حجم الواردات	716453	1076222	1169470	531592	830032
حجم الإنتاج					
حجم الواردات/ حجم الإنتاج %					
معدل التغير السنوي		72%	-17%	-	57%

ارتفع حجم الواردات كنسبة من الانتاج المحلي بنسبة ٧٢% عام ٢٠٢٢ لتصل إلى [] قبل أن تتخفض الى [] عام ٢٠٢٣ وترتد ثانية إلى [] في النصف الأول ٢٠٢٤. وجدير بالذكر ان الانخفاض في الزيادة النسبية في الواردات عام ٢٠٢٣ لا يرجع الى انخفاض الواردات بصورة مطلقة خلال هذا العام، وإنما يرجع الى زيادة انتاج الصلب السائل نتيجة تشغيل فرن الصهر الجديد (وهو الاستثمار المخطط له منذ ٥ سنوات) وهو لا يمثل طاقة إنتاجية إضافية لمساحات الصلب وإنما استغلال أمثل للطاقات المتاحة. وقد تفاقم الازمة في عام ٢٠٢٤ بعد فتح باب الاستيراد مجدداً، ومع عدم وجود أي رسوم حمائية بعكس العديد من الاسواق العالمية، وانتشار الإجراءات الحمائية ووضع قيود على دخول الواردات من المنتج المعني لأسواق التصدير الرئيسية على النحو المبين بالجدول ص ٢٠، تغير مجرى التجارة الدولية للمنتج المعني حيث اتجهت الدول ذات الطاقات الإنتاجية الكبيرة الى تصدير منتجاتها من المنتج المعني الى الأسواق الأقل او منعدمة الحماية مثل السوق المصري وهو ما أدى إلى الزيادة الحادة والمفاجئة في الواردات وبالتالي زيادة نسبة الواردات الى الانتاج المحلي لتصل [] في النصف الأول من عام ٢٠٢٤ مقارنة بـ [] في النصف الأول ٢٠٢٣.

النسخة غير السرية

هذا وقد حاولت الصناعة المحلية جاهدة الحفاظ على حجم إنتاجها خلال الفترة المذكورة لمواجهة الآثار الناجمة عن الزيادة في الواردات من انخفاض في المبيعات وتقلص الحصة السوقية، حيث يتسم قطاع صناعة "مسطحات الصلب المدرفلة على الساخن" بارتفاع التكاليف الثابتة بشكل ملحوظ؛ وهو الأمر الذي يستتبعه أهمية الحرص على استمرار العمليات الإنتاجية والأنشطة البيعية حتى آخر طن ممكن، حتى وإن أسفرت تلك المبيعات عن معدلات ربحية منخفضة أو أقل من المستويات المقبولة وتراكم المخزون، وذلك لتمكين الصناعة المحلية من تغطية جزء من التكاليف الثابتة على الأقل والاستمرارية في مزاولة نشاطها.

وبالرغم من نمو الطلب المحلي وزيادة الانتاج المحلي تواكبا مع النمو المتوقع الا ان الحصة السوقية للصناعة المحلية انخفضت لتصل الى [] في عام ٢٠٢٣ وانخفضت أكثر [] في النصف الاول من ٢٠٢٤ (جدول رقم ٤-٢) وبهذا استحوذت الواردات على [] من السوق المحلي في النصف الاول من ٢٠٢٤. فقد انعكس تأثير النمو المضطرب في الواردات على زيادة المخزون لدى الصناعة المحلية بنسبة ١١١% خلال عام ٢٠٢٣ وايضا بنسبة ٩٦% خلال النصف الاول من ٢٠٢٤ (جدول رقم ٤-٦).

٢,٣. التطورات غير المتوقعة التي أدت إلى الزيادة الغير مبررة في الواردات من المنتج محل التحقيق

هناك ٣ تطورات غير متوقعة خلال الأربع سنوات الماضية أدت إلى الزيادة غير المبررة في الواردات من المنتج محل التحقيق:

قطاع المعالجات التجارية

أ- الحرب الروسية الاوكرانية:

تأثرت صناعة الصلب والقطاعات المرتبطة بها في أوروبا بشدة نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية في مارس ٢٠٢٢ إذ تسببت الحرب في اضطرابات كبيرة بسلاسل الإمداد مع ارتفاع أسعار الشحن وزيادات ملحوظة في أسعار المواد الخام والطاقة مما أضاف تحديات كبيرة للصناعات الثقيلة. انخفض الطلب على الصلب نتيجة ارتفاع الأسعار (الزيادة الكبيرة في أسعار الطاقة بعد توقف امدادات الغاز من روسيا) والاضطرابات الناتجة عن الحرب مما تسبب في وجود فائض كبير لدى منتجي الصلب. حاول المنتجون رفع الأسعار لمواجهة التكاليف العالية وأهمها الزيادة الكبيرة في أسعار الطاقة بعد توقف امدادات الغاز من روسيا، لكن الطلب المتدني والإنتاج المتكسح حال دون رفع السعر من جانبيهم مما اضطر معه المنتجون الى زيادة صادراتهم الى الأسواق ذات التعريفات الجمركية المنخفضة والتي لا تفرض رسوم او إجراءات حمائية لتصريف الإنتاج المتكسح وهو ما نتج عنه زيادة الواردات الى مصر من 716 ألف طن في عام ٢٠٢١ الى ١,٠٧ مليون طن عام ٢٠٢٢. بالإضافة الى ذلك فان العقوبات التي فرضت

النسخة غير السرية

على روسيا - وهي الدولة ذات الفائض الإنتاجي الهائل - قد حرمتها من التصدير الى الأسواق الغربية. ونتج عن ذلك انها قامت بتصريف ذلك الفائض في دول قليلة الحماية مثل مصر .

ب- الإجراءات الحمائية:

انتشرت الإجراءات الحمائية في العالم مما أدى الى تحول مجرى التجارة العالمية الى الدول قليلة الحماية، حيث:

١. تفرض الولايات المتحدة تعريفه جمركية على كافة واردات منتجات الحديد بقيمة ٢٥% مع استثناء عدد محدود من الدول. كما تفرض الولايات المتحدة رسوم اغراق ورسوم تعويضية على العديد من واردات منتجات الصلب من عدة دول؛ على سبيل المثال تصل رسوم الإغراق على منتجات الصين من مسطحات الصلب المدرفلة على الساخن إلى ٩٠% وعلى مسطحات الصلب المدرفلة على البارد إلى ٢٥٦%.

٢. كما قامت المملكة المتحدة منذ خروجها من الاتحاد الأوروبي بمحاكاة نظام الحماية المفروض من قبل الاتحاد الأوروبي وذلك بفرض رسوم حمائية على منتجات الصلب ومن ضمنها منتجات الصلب المسطح بنسبة ٢٥%.

٣. رفعت تركيا منذ بداية ٢٠٢٣ التعريفه الجمركية على مسطحات الصلب المدرفلة على الساخن إلى ١٣-١٥%. كما قامت وزارة التجارة التركية في أكتوبر ٢٠٢٤ بفرض رسوم إغراق نهائية على واردات الصاج المسطح المدرفل على الساخن من أربعة دول هي (الصين وروسيا والهند واليابان بنسب تتراوح من ٦,١% إلى ٤٣,٣١%).

٤. قرر الاتحاد الأوروبي تمديد إجراءات فرض الرسوم الوقائية المفروضة منذ عام ٢٠١٨ بنسبة ٢٥% على العديد من منتجات الصلب ومنها مسطحات الصلب المسطح مع مراجعة الحصص الاستيرادية وفرض مزيد من القيود على دخول الواردات من المنتج المعني للسوق الأوروبية وإدراج الواردات من مصر في نظام الحصص.

٥. قرر الاتحاد الأوروبي في الثامن من أغسطس ٢٠٢٤ البدء في تحقيق فرض رسوم إغراق على واردات الصلب المسطح المدرفل على الساخن من أربعة دول هي مصر، واليابان، وفيتنام، والهند، مما أدى الى إحجام المصدرين من تلك الدول عن التصدير الى هذه الأسواق. ومن المتوقع حال انتهاء التحقيقات الى فرض رسوم على الواردات من اليابان، وفيتنام، والهند. ان يتم تحويل مجرى التجارة الى الأسواق ذات الحماية المنخفضة ومنها السوق المصرية كونها من أقل الأسواق حمائية في العالم علاوة على انخفاض حجم الصادرات الى الاتحاد الاوربي في حال فرض رسوم اغراق عليها.

النسخة غير السرية

٦. كما يقوم الاتحاد الأوروبي فضلا عن ذلك بفرض رسوم إغراق على منتجات بعض مصانع الصلب المسطح المدرفل على الساخن في تركيا (من ٤,٧% إلى ٧,٣%) وغيرها من المصانع في الدول الأخرى مثل البرازيل والصين وإيران ومنتجات الصلب الأخرى.
٧. فرضت جنوب أفريقيا في ٢٥ يونيو ٢٠٢٤ تدابير وقائية مؤقتة لمدة ٢٠٠ يوم مقدارها ٩% على العديد من منتجات الحديد ومنها مسطحات الصلب المدرفلة على الساخن لحماية الصناعة الوطنية لحين فرض الرسوم النهائية والتي من المتوقع ألا تقل عن الرسوم المؤقتة.
٨. كما شرعت بعض دول أمريكا اللاتينية في فرض تدابير وقائية على واردات من منتجات الصلب بصفة عامة ومسطحات الصلب المدرفلة على الساخن بصفة خاصة. فعلى سبيل المثال فرضت المكسيك في أغسطس ٢٠٢٣ رسوم وقائية قدرها ٢٥% وذلك حتى يوليو ٢٠٢٥. كما فرضت البرازيل حصص استيرادية لمنتجات الصلب وعلى رأسها مسطحات الصلب المدرفلة على الساخن كل أربعة أشهر ولمدة عام بموجبها ترتفع رسوم الوارد بعد تخطي الحصص إلى ٢٥% بدلا من ٩-١١%.
٩. كما تقرض تايلاند رسوم اغراق على واردات مسطحات الصلب المدرفلة على الساخن من مصر وفيتنام منذ ديسمبر ٢٠٢١ ولمدة خمسة أعوام تتراوح من ٤,٧٤% إلى ٤٢,٣٤%.
- كل هذه الإجراءات أدت الى تحولات في مسار التجارة العالمية الى مصر ذات الرسوم الجمركية المنخفضة وهو ما يفسر الزيادة الكبيرة والمفاجئة والغير مبررة في الواردات حيث:

- تفرض مصر أدنى نسبة رسوم جمركية مفروضة على منتجات الصلب المسطح مقارنة بغيرها من الدول، مما يجعلها سوقاً مستهدفة من قبل كبار المنتجين العالميين لتصدير منتجاتهم إليها وذلك بسبب تدني قيمة الرسوم الجمركية المفروضة على هذه المنتجات والبالغة نحو ٥% في مقابل رسوم جمركية مرتفعة في العديد من دول العالم المختلفة تبلغ في مجملها ٧٧% في كندا، ٦٣% في الولايات المتحدة الأمريكية، و ٥٠% في المكسيك، و ٤٣% في الاتحاد الأوروبي، و ٣٢% في المغرب، و ٤٧% في تايلاند، و ٢٧% في كل من تركيا، و ٢٥% في البرازيل، و ١٥% في كل من الهند والجزائر والسعودية .

- كما تعتبر مصر من الأسواق المستهدفة بهذه المنتجات بسبب كونها واحدة من الدول القليلة التي يتزايد فيها الطلب على الصلب المسطح نظراً للتوسع الضخم في مشاريع البنية التحتية. بالإضافة إلى قرب مصر جغرافياً من منطقة شرق أوروبا - التي يتواجد فيها كبار المنتجين وأكثرهم قياماً بالممارسات

النسخة غير السرية

التجارية الضارة – مما يجعل مصر عرضة لأية ممارسات ضارة يلجأ إليها المنتجون في هذه الدول، حيث يستغرق شحن الصادرات الي مصر من بلدان شرق أوروبا من ثلاث الى خمسة أيام فقط.

٣. الفرق السعري

يتضح من المعلومات المتاحة أن الصناعة المصرية عانت من فرق سعري كبير ومستمر في مواجهة واردات المنتج المعني، والذي شهد زيادة حادة ومفاجئة وغير مبررة أخرى في النصف الأول من عام ٢٠٢٤، حيث بلغ متوسط الفرق السعري نحو ٢١٪.

ويوضح الجدول التالي المقارنة بين سعر المنتج المستورد وسعر المنتج المحلي داخل السوق المصري على نفس المستوى التجاري.

جدول (٣)

الأسعار FOB موانئ التحميل – الوحدة: طن القيمة: دولار / طن

البيان	النصف الأول ٢٠٢١	النصف الثاني ٢٠٢١	متوسط ٢٠٢١	النصف الأول ٢٠٢٢	النصف الثاني ٢٠٢٢	متوسط ٢٠٢٢
الصين الشعبية						
تركيا						
دول CIS						
متوسط أسعار الواردات النسبي ^١						
متوسط تكلفة الواردات النسبي ^٢						
متوسط سعر حديد عز ^٣						
الفرق السعري	١٠٦	(١١٦)	٣	١١٨	(١٨٢)	(٤٤)

البيان	النصف الأول ٢٠٢٣	النصف الثاني ٢٠٢٣	متوسط ٢٠٢٣	النصف الأول ٢٠٢٤
الصين الشعبية				
تركيا				
دول CIS				
متوسط أسعار الواردات النسبي				
متوسط تكلفة الواردات النسبي				
متوسط سعر حديد عز				
الفرق السعري	(١٢)	٣٣	٢٢	(١٣٩)

^١ متوسط أسعار الواردات النسبي: محسوب على اساس اسعار Fastmarkets مرجحة بالاوزان النسبية لكميات الواردات الصادرة بواسطة هيئة الجمارك المصرية.

^٢ متوسط تكلفة الواردات النسبي: محسوب على اساس اسعار الواردات النسبي مضافا اليه تكلفة النولون والتخليص الجمركي والمصاريف البنكية وباقي مصروفات الميناء وغير شاملة ضريبة القيمة المضافة.

^٣ متوسط الأسعار دولار /طن غير شاملة ضريبة القيمة المضافة.

النسخة غير السرية

الأسعار عاليه هي متوسطات الأسعار FOB من موانئ التحميل وفقا لـ Fastmarkets المتخصصة في متابعة أسعار منتجات الصلب وخاماته وكذلك أسعار التكلفة المناظرة بعد التخليص الجمركي لمقارنته بأسعار البيع المحلي قبل حساب ضريبة القيمة المضافة. وتوضح المرفقات كافة حسابات تكاليف الواردات حتى بوابة الميناء ومقارنتها بمتوسطات أسعار البيع المحلي وفقا للميزانيات المعلنة بالعملة الأجنبية.

ويوضح الجدول السابق وجود فرق سعري كبير بين متوسط سعر الواردات ومتوسط سعر بيع المنتج المثل داخل السوق المحلي الذي شهد زيادة كبيرة ومفاجئة وغير مبررة في كمية الواردات المنخفضة السعر بلغت نسبته ١٣% في الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣ فضلاً عن القفزة الضخمة والمفاجئة خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٤. ولقد بلغ الفارق السعري ٢٢% خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٤ مقارنة بالمنتج المعنى - مسطحات الصلب المدرفلة على الساخن مما كان له أثراً بانخفاض المبيعات المحلية وانخفاض الحصة السوقية للصناعة المحلية ومن ثم اضطرت الشركات الشاكية لخفض أسعارها ثلاث (٣) مرات متتالية منذ شهر أغسطس ٢٠٢٤ بإجمالي تخفيض ٢١% خلال فترة وجيزة مما يشكل تحدياً ضخماً لقدرة الصناعة المحلية على الاستمرار في الإنتاج حال استمرار تدفق الواردات ذات التسعير غير العادل.

وفى هذا السياق تجدر الإشارة الى ان أسعار الصرف المستخدمة لحساب الفارق السعري أعلاه تعبر عن التكلفة الفعلية التي تحملتها الشركات الشاكية للحصول على العملة الأجنبية خلال الفترة من يناير ٢٠٢٣ وحتى مارس ٢٠٢٤، حيث أن خلال هذه الفترة شهدت أسعار الصرف تباين كبير بين أسعار الصرف الرسمية المعلنة من قبل البنوك والأسعار التي تعاملت على أساسها الشركة لتوفير الدولار الأمريكي في ضوء عدم إتاحة الدولار بالبنوك وهو الأمر الذى يرجع إلى ما شهده الاقتصاد المصرى من ظروف غير مواتية أسفرت في مجملها عن عدم قدرة الجهاز المصرفي على توفير احتياجات القطاع الصناعي بشكل عام من النقد الأجنبي. وهو الأمر الذى أفصح عنه البنك المركزى المصرى في البيان الصحفي الذى أصدره فى ٦ مارس ٢٠٢٤ من وجود سعري صرف بالسوق المصرى (السعر الرسمي/السعر غير الرسمي) وضرورة إغلاق الفجوة بين سعر صرف السوق الرسمي والموازي. وذلك عن طريق السماح لسعر الصرف أن يتحدد وفق أليات السوق

ومن الجدير بالذكر أن الشركات الشاكية قد استخدمت أسعار الصرف ذاتها وهى بصدد إعداد قوائمها المالية طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية (IFRS) والتي تعد أحد المتطلبات الإجرائية للشركات المقيدة في بورصة لندن، وتتم بترجمة القوائم المالية المعدة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وإجراء المعالجات المحاسبية اللازمة لتعكس المعاملات الفعلية لتدبير العملة (السعر الفعلى).

النسخة غير السرية

مرفقات (١٣،١) الى (١٣،٦): الحسابات والمستندات للفرق سعري بين المنتج المعني والمنتج المثل .
مرفق (١٣،٧): القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية (IFRS) .

٤. الضرر الجسيم

يتم فرض تدابير وقائية حال تعرض الصناعة المحلية المنتجة لمنتجات مماثلة للمنتج المعني لأضرار جسيمة أو ممارسات خطيرة تهدد بحدوث الضرر الجسيم. وتجدر الإشارة أن البيانات المستخدمة والتي تؤيد الضرر الجسيم تتعلق ببيانات المنتج المثل فقط وتقتصر على نشاط مقدمو الشكوى في السوق المحلي المصري.

ويستند تحليل الضرر أدناه على البيانات الواردة من الشركتين الشاكيتين مقدمة هذه الشكوى. ومن ثم، فإن رصد الضرر يستند إلى وضع شركتين تمثلان ١٠٠% من الإنتاج المصري للمنتج المثل خلال فترة التحقيق. وتجدر الإشارة إلى ضرورة النظر في مؤشرات الضرر التي تلحق الشركات الشاكية معاً وليس مؤشرات كل شركة على حدة. والواقع أن شركة "العز لصناعة الصلب المسطح" هي شركة تابعة مملوكة بالكامل لشركة "العز الدخيلة للصلب"، كما أن تخصيص إنتاج وبيع المنتج المثل بين الشركتين هو نتيجة للإدارة المشتركة وليس لقوى السوق. وبالتالي، يجب اعتبار "العز الدخيلة للصلب-الإسكندرية" والشركة المصنعة التابعة لها بوصفهما كيان واحد .

الآثار الاقتصادية

إجمالي السوق

**قطاع المعالجات
الصلب
جدول (٤-١)
إجمالي السوق الظاهري**

الوحدة: طن

البيان	عام ٢٠٢١	عام ٢٠٢٢	عام ٢٠٢٣	عام ٢٠٢٣ النصف الأول	عام ٢٠٢٤ النصف الأول
حجم مبيعات مقدم/ مقدمى الشكوى					
معدل التغير	-	٢٤%	(٢٨%)	-	(٣٨%)
حجم مبيعات المنتجين المحليين الأخرى *	-	-	-	-	-
معدل التغير	-	-	-	-	-
حجم الواردات	716,453	1,076,222	1,169,470	531,592	830,032
السوق المصري					
معدل التغير	-	36%	--10%	-	١٥%

* تم إرفاق القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية (IFRS) والمعتمدة من مراقبي الحسابات وذلك لبيان أسعار الصرف الفعلية الدولار الأمريكي (السعر الموازي) والتي تم استخدامها لحسابات الفارق السعري.

النسخة غير السرية

شهد السوق المحلي نموا قدره 36% عام ٢٠٢٢ ليصل إلى [] طن مدفوعاً بالطلب من المشروعات القومية الكبرى وخاصة مشروعات البنية التحتية (الكباري ومترو الانفاق والطرق والموانئ والمونوريل) وغيرها، إلا أنه في عام ٢٠٢٣ وبالرغم من تفاقم أزمة الدولار والتضخم مما أدى إلى ظروف اقتصادية صعبة، استمرت الواردات في الزيادة لتحقيق نسبة 9% مقارنة بحجم الواردات في عام ٢٠٢٢، والتي تسببت في تفاقم الضرر الجسيم على الصناعة المحلية وتراكم المخزون وتقلص حصتها السوقية. وبحلول عام ٢٠٢٤ تحسنت السيولة الدولارية مع ثبات سعر الصرف منذ نهاية الربع الأول وهو ما أدى لتحسن الطلب في النصف الأول من العام ليحقق استهلاك السوق نمواً بلغ معدلة 15% على أساس سنوي ليصل إلى [] طن وبالرغم من زيادة الطلب وتحسن السيولة الدولارية إلا أن الزيادة الحادة والمفاجئة للواردات خلال النصف الأول من سنة ٢٠٢٤ والتي وصلت نسبة زيادتها إلى 56% منعت الصناعة المحلية من الاستفادة من زيادة الطلب ومعدل الاستهلاك حيث انخفضت حصتها السوقية لتصل إلى [] مقابل زيادة الحصة السوقية للواردات لتصل إلى []

٤,١,١. الحصص السوقية

اعتماداً على البيانات الواردة في جدول (٤ - ١) أعلاه، فيشير الجدول التالي إلى الحصص السوقية كنسبة مئوية من إجمالي السوق الظاهري في مصر:

جدول (٤-٢)

الحصة السوقية

البيان	عام ٢٠٢١	عام ٢٠٢٢	عام ٢٠٢٣	عام ٢٠٢٣ النصف الأول	عام ٢٠٢٤ النصف الأول
حصة مبيعات مقدمي الشكوى (%)	[]	[]	[]	[]	[]
معدل التغير	-	(٨)	(%٢٠)	(%٤٦)	
حصة مبيعات المنتجين المحليين الآخرين (%)					
معدل التغير					
حصة الواردات (%)	[]	[]	[]	[]	[]
معدل التغير	-	11%	20%	38%	

يشير الجدول أعلاه إلى أن حصة الواردات من السوق المحلي قد بلغت أقصى نقطة خلال السنوات الثلاث الأخيرة عام ٢٠٢٣ لتصل إلى [] قبل أن تواصل ارتفاعها في النصف الأول من ٢٠٢٤ لتبلغ [] أي بزيادة ٣٨% عن نفس الفترة في ٢٠٢٣، ويتضح من الجدول الموضح عاليه وجود علاقة سببية واضحة فيما

النسخة غير السرية

بين انخفاض الحصة السوقية للصناعة المصرية وتراجع حجم مبيعاتها من جهة وبين زيادة حجم الواردات وحصتها السوقية من جهة أخرى، حيث تظهر المؤشرات التراجع الحاد في الحصة السوقية للصناعة المحلية خاصة في النصف الأول من عام ٢٠٢٤ لصالح الواردات.

وعلى الرغم مما كانت تتطلع إليه الصناعة المصرية من حدوث انتعاش في هذه الفترة نتيجة زيادة الطلب المتوقعة في مصر والناجمة عن إنجاز مشاريع البنية التحتية الرئيسية، إلا أن الزيادة الحادة والمفاجئة في الواردات أدت إلى تقويض قدرة الصناعة المصرية على تحقيق تلك المبيعات المتوقعة، حيث تم تلبية الطلب في مصر بواسطة الواردات، وهو الأمر الذي أدى بدوره إلى تراجع ملحوظ في الحصة السوقية للصناعة المصرية.

وترجع أسباب الزيادة الحادة والمفاجئة للواردات - والتي يتوقع استمرارها إذا لم يتم التصدي لها سريعاً - إلى سببين رئيسيين :

أولاً: انتشار الإجراءات الحمائية في العالم الذي أدى إلى تحول مجري التجارة العالمية (trade diversion) إلى الدول عديمة أو قليلة الحماية مثل مصر، ففي خلال الفترة ٢٠١٨ - ٢٠٢٤ قامت الكثير من الدول بفرض رسوم وقائية، حيث:

السنة	الاجراء
٢٠١٨	قامت الولايات المتحدة الأمريكية بفرض رسوم حمائية بنسبة ٢٥% على جميع منتجات الصلب.
٢٠١٨	قام الإتحاد الأوروبي بفرض رسوم حمائية على جميع منتجات الصلب المسطح، تم تمديدتها إلى عام ٢٠٢٦.
٢٠٢٠	فرضت المغرب رسوم حمائية بواقع ٢٥٪، وقامت بتمديدتها لفترة أخرى في ٢٠٢٣.
٢٠٢١	قامت كندا بفرض رسوم مكافحة إغراق على شركات المجموعة (وتفكر جدياً حالياً في فرض رسوم حمائية)
٢٠٢١	قامت تايلاند بفرض رسم مكافحة إغراق على منتج الصلب المسطح على حديد عز.
٢٠٢٢	إنجلترا تمد رسوم الحماية عامين آخرين حتى عام ٢٠٢٤ بنسبة ٢٥% على واردات منتجات الصلب
٢٠٢٣	البرازيل ترفع رسوم الاستيراد على ١٢ منتجاً من منتجات الصلب. وتشمل المنتجات المتأثرة المنتجات المدرفلة على الساخن
٢٠٢٣	إنجلترا تثبت رسوم الإغراق على واردات مسطحات الصلب الساخن من الصين بمتوسط رسوم ٢٥% حتى ابريل ٢٠٢٧
٢٠٢٣	المكسيك ترفع الرسوم الجمركية من ١٥% الى ٢٥% على واردات الصلب من دول ليس لديها اتفاقية تجارة حرة لتعزيز سوقها المحلي
٢٠٢٣	المغرب تمد رسوم الحماية على مسطحات الصلب المدرفلة على الساخن بنسبة ٢٣% تخفض ١% كل عام لمدة ٣ سنوات حتى ١٨ يونيو ٢٠٢٦
٢٠٢٤	بدأ الاتحاد الأوروبي في إجراءات التحقيق، لفرض رسوم مكافحة إغراق على منتجات الصلب المسطح.
٢٠٢٤	فرضت جنوب إفريقيا رسوم وقائية لمدة ٢٠٠ يوم، لحين الانتهاء من التحقيقات.

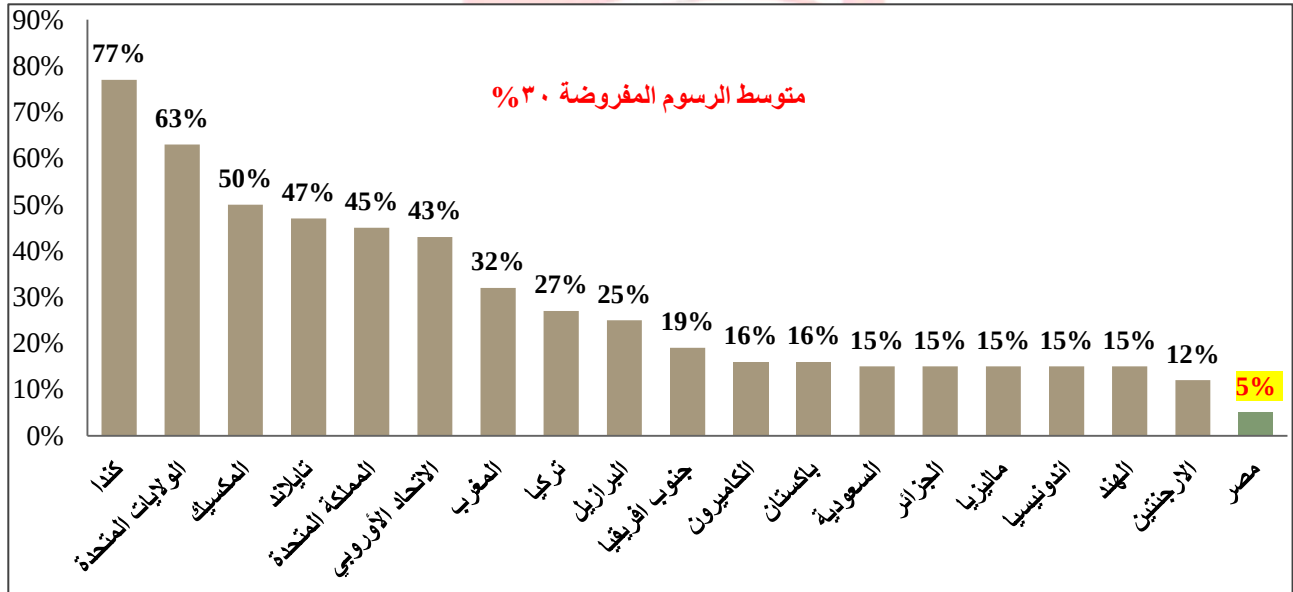
النسخة غير السرية

ثانياً: الضعف الشديد في مستوى حماية السوق المصري مقارنة بالعالم.

يبلغ متوسط الرسوم المفروضة على واردات الصلب المسطح ٣٠% في عينة من ١٨ دولة حول العالم، أي ستة أضعاف الرسوم المطبقة في مصر (٥%).

أضف إلى ذلك إعلان الصين – أكبر منتج للصلب في العالم – عن هدفها تحقيق صادرات صلب تصل إلى ١٠٠ مليون طن هذا العام، حققت منها بالفعل ٨١ مليون طن في أول ٩ أشهر (زيادة ٢٢% عن عام ٢٠٢٣). "بناءً عليه، تواجه مصر حجم فوائض إنتاج عالمي هائل (أكثر من ٥٥٠ مليون طن وفقاً لـ OECD) بمستوى حماية من الأضعف عالمياً.

الرسوم المفروضة على واردات مسطحات الصلب



المصدر: منظمة التجارة العالمية www.wto.org واخبار الصلب من مواقع الاخبار العالمية (Fastmarkets, Platts, Steelorbis)

النسخة غير السرية

٤, ١, ٢. الإنتاج، والطاقة الإنتاجية، والطاقة الإنتاجية المستغلة

(جدول ٤-٣)

الإنتاج والطاقة الإنتاجية والطاقة الإنتاجية المستغلة

الوحدة: بالآلاف طن القيمة: بالمليون جم

النصف الاول عام ٢٠٢٤	النصف الثاني عام ٢٠٢٣	النصف الاول عام ٢٠٢٣	عام ٢٠٢٣	عام ٢٠٢٢	عام ٢٠٢١	البيان
						إجمالي حجم الإنتاج (بالآلاف طن)
-			٣٠%	(١٣%)	-	معدل التغير
						إجمالي قيمة الإنتاج (بالمليون جم)
						الطاقة الإنتاجية (بالآلاف طن)
						الطاقة الإنتاجية المستغلة (إجمالي الإنتاج / الطاقة الإنتاجية)
-			٣٠%	(١٣%)	-	معدل التغير

ويتضح من الجدول أعلاه تراجع إنتاج مقدمو الشكوى خلال عام ٢٠٢٢ بنسبة ١٣%، ثم ارتفع خلال عام ٢٠٢٣ بنسبة ٣٠%، وعلى افتراض ثبات معدل الإنتاج خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢٤، فمن المتوقع أن يصل حجم الإنتاج الفعلي خلال عام ٢٠٢٤ إلى [] ألف طن، وهو ما يمثل تراجعاً بنسبة ٢% مقارنة بالعام السابق.

هذا وقد حاولت الصناعة المحلية جاهدة الحفاظ على حجم إنتاجها خلال الفترة المذكورة، لمواجهة الآثار الناجمة عن الزيادة في الواردات من انخفاض في المبيعات وتقلص الحصة السوقية، حيث يتسم قطاع صناعة "مسطحات الصلب المدرفلة على الساخن" بارتفاع التكاليف الثابتة بشكل ملحوظ؛ وهو الأمر الذي يستتبعه أهمية الحرص على استمرار العمليات الإنتاجية والأنشطة البيعية حتى آخر طن ممكن، حتى وإن أسفرت تلك المبيعات عن معدلات ربحية منخفضة أو أقل من المستويات المقبولة وتراكم المخزون، وذلك لتمكين الصناعة المحلية من تغطية جزء من التكاليف الثابتة على الأقل والاستمرارية في مزاولة نشاطها.

النسخة غير السرية

٤,١,٢,١. عند استيراد مقدم/مقدمو الشكوى المنتج المعني (برجاء إدراج دولة المنشأ أو التصدير) بالقيم والكميات (مع ذكر أسباب استيرادها).
غير منطبق

٤,١,٢,٢. عند شراء مقدم/مقدمو الشكوى المنتج المعني من منتج آخر في مصر (اذكر الكمية والقيمة مع ذكر أسباب شرائها).
غير منطبق

٤,١,٣. الأرباح

فيما يلي متوسط صافي ربح الوحدة من المنتج /المنتجات المثيلة:

جدول (٤-٤-١)

الأرباح

القيمة: جم/ للطن

البيان	عام ٢٠٢١	عام ٢٠٢٢	عام ٢٠٢٣	النصف الاول عام ٢٠٢٣	النصف الاول عام ٢٠٢٤
معدل ربح الوحدة للصلب المسطح					
معدل التغير	-	%١٣	%١٤٢	-	(%٨٢)

واستكمالاً لتوضيح الوضع القائم فانه من الجدير بالذكر انه نتيجة الزيادة الكبيرة فى كميات استيراد المنتج المعنى والتي وصلت نسبتها إلى ٥٦% خلال النصف الاول من عام 2024 والتي استمرت فى الفترة التالية، اضطرت الشركة الشاكية إلى تخفيض أسعار بيعها إلى أكثر من 20% خلال النصف الثاني لمواجهة الاستيراد بالرغم من ثبات تكلفة مدخلات العمليات الانتاجية. وهو الأمر الذى أسفر عن تراجع معدلات الربحية للشركة الشاكية بشكل ملحوظ خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٤ على النحو الموضح بالجدول أعلاه.

النسخة غير السرية

٤, ١, ٤. العمالة والإنتاجية

يوضح الجدول التالي تطور العمالة، والإنتاجية للمنتج /المنتجات المثيلة

جدول (٤-٥)

العمالة والإنتاجية

الوحدة: عامل

البيان	عام ٢٠٢١	عام ٢٠٢٢	عام ٢٠٢٣	النصف الأول عام ٢٠٢٣	النصف الأول عام ٢٠٢٤
عدد العاملين					
معدل التغير	-	%٣	%٣	-	%٠,٣-
الإنتاجية للعامل (طن/ عامل)					
معدل التغير	-	%١٥-	%٢٦	-	%٢,٢-

ويتضح من الجدول السابق أن مستوى العمالة ظل إلى حد ما ثابتاً خلال فترة الشكوى؛ حيث ارتفع بمعدل طفيف بلغ ٣% سنوياً خلال الفترة من عام ٢٠٢١ حتى عام ٢٠٢٣، ثم انخفض بنسبة ضئيلة خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٤

٤, ١, ٥. المخزون

جدول (٤-٦)

كمية المخزون (نهاية المدة)

الوحدة: ألف طن

البيان	عام ٢٠٢١	عام ٢٠٢٢	عام ٢٠٢٣	النصف الأول عام ٢٠٢٣	النصف الأول عام ٢٠٢٤
حجم المخزون للمنتج المثل					
معدل التغير	%٢٥	(%٤٢)	%١١١	-	%٩٦

ارتفع حجم المخزون بشكل ملحوظ خلال الثلاث اعوام السابقة، فقد ارتفع من ألف طن في ٢٠٢٠ ليصل إلى ألف طن عام ٢٠٢٣ ويواصل ارتفاعه إلى ألف طن في النصف الأول من عام ٢٠٢٤، وترجع الزيادة الحادة في ٢٠٢٣ إلى انخفاض حجم المبيعات المحلية تحت ضغط الواردات التي زادت كمياتها بنسبة ٩% في ذلك العام ليسجل المخزون نسبة زيادة بلغت ١١١% مقارنة بعام ٢٠٢٢. واستمرت الزيادة في معدلات المخزون خلال النصف الأول من ٢٠٢٤ ليرتفع بنسبة ٩٦% عن نفس الفترة في العام

النسخة غير السرية

السابق وذلك بعد انخفاض المبيعات المحلية بمعدل ٣٨% مقابل زيادة الواردات زيادة حادة ومفاجئة تصل نسبتها الى ٥٦% في نفس الفترة وتقلص الحصة السوقية للصناعة المحلية لتصل الى % مقابل % للواردات. ويعتبر المخزون في نهاية النصف الأول من عام ٢٠٢٤ والبالغ ألف طن مكافئ لحوالي أشهر من البيع المحلي (حوالي يوم) - مقارنة بـ يوم عام ٢٠٢١، يوم عام ٢٠٢٢، يوم عام ٢٠٢٣. يوم في نهاية النصف الأول عام ٢٠٢٣.

هذا وقد تم حساب المخزون بنهاية النصف الأول عام ٢٠٢٤ المكافئ لأيام بيع كالتالي:

المبيعات في النصف الأول
المتوسط اليومي للمبيعات:
المخزون بنهاية النصف الأول: ألف طن
المخزون المكافئ لعدد أيام بيع:

٦, ١, ٤. التهديد بالضرر

بالإضافة إلى الضرر الجسيم المحقق، فإن الصناعة المحلية سوف تعاني بصورة أكبر في المستقبل من ضرر جسيم لا يمكن تداركه في حالة عدم فرض رسوم وقائية مؤقتة بصورة عاجلة والانتهاز الى فرض رسوم وقائية نهائية حيث إن التهديد بحدوث ضرر جسيم لا يمكن تجاهله.

ففي خلال الستة أشهر الأولى من عام 2024 تم توريد كميات ضخمة من المنتج المعني تجاوزت ما يزيد عن 125 ألف طن شهريا ووصلت إلى 149 ألف طن خلال شهر مارس 2024 وأكثر من 148 ألف طن في شهر مايو 2024. وحال استمرار هذا النمط في تصاعد حجم الواردات، فإنه من المتوقع أن يتجاوز حجم الواردات من المنتج المعني نحو ١,٧ مليون طن بنهاية عام 2024 وهو ما يمثل من السوق المحلي.

علاوة على ذلك، فإنه هناك شواهد على إنه مازالت هناك طاقات ومخزون كبير وغير مستغل في الدول الرائدة في مجال صناعة المنتج المعني.

ومن المرجح أن هذه الظاهرة سوف تتفاقم في أعقاب تواتر الاجراءات الحمائية وغلق الأسواق وتقييد حركة التجارة العالمية لمنتجات الصلب التي تقوم بها دول متعددة كما هو سبق إيضاحه. حيث سيترتب على هذه الأزمة انخفاض الطلب، ومن ثم تراكم كميات كبيرة من المخزون في العديد من الدول ذات الطاقات الانتاجية الهائلة، والتي سوف تضطر لتصرف هذا المخزون المتوافر لديها

النسخة غير السرية

وتوجيهه إلى الدول الأقل حماية. ومن ثم فإنه من المتوقع أن هذا الأمر سوف يؤدي -لا محالة- إلى زيادة كبيرة وحادة أخرى من واردات المنتج المعني إلى مصر. هذه الطاقات الكبيرة والزائدة وانخفاض الطلب العالمي كلها عوامل سوف تساهم في زيادة الواردات المتوقعة وانخفاض الأسعار، وسوف تقود لامحالة إلى إلحاق أثراً كارثياً على الصناعة المحلية. بل وربما يؤدي إلى القضاء على هذه الصناعة بصورة كلية.

وتجدر الإشارة إلى وجود علاقة وثيقة ومهمة بين المنتج المعني ومنتجات الصلب المسطح المدرفلة على البارد ((CRC؛ حيث يمثل المنتج المثل المدرفل على الساخن المادة الخام الأساسية لإنتاج منتجات الصلب المسطح الأخرى، بما في ذلك المسطحات المدرفلة على البارد، التي تتم معالجتها من خلال عملية درفلة بسيطة للمنتج المثل.

بناءً على ذلك، فإن فرض تدابير وقائية على المنتج المعني دون تمديدها لتشمل مسطحات الصلب المدرفلة على البارد سيؤدي إلى قيام المصدرين في الدول الأخرى إلى التحايل على التدابير الوقائية المفروضة وذلك عن طريق معالجة المنتج المعني من خلال عملية درفلة بسيطة وتحويله إلى CRC لتصريف منتجاتهم من المنتج المعني داخل السوق السوق المصري.

ونظراً لأن منتجي الصلب المسطح المدرفل على البارد هم العملاء الأساسيون للمنتج المثل في السوق المحلية حيث تمثل مشترياتهم من الشركات الشاكية % من اجمالي مبيعاتهم المحلية، فإن التحايل على الرسوم من خلال زيادة واردات المسطحات المدرفلة على البارد (في حال لم تخضع لرسم الحماية) سيؤدي إلى تقويض قدرة الشركات الشاكية بشكل مباشر، حيث سيُحرم المنتجون المحليون للمنتج المثل من عملائهم الرئيسيين، مما يعرض قدرتهم على بيع منتجاتهم داخل السوق المصري للخطر، ومع تزايد الإجراءات الحمائية في الأسواق الدولية كما أشرنا انفاً، فقد تأثرت صادرات الشركات الشاكية إلى تلك الدول بسبب انغلاق تلك الأسواق امامهم وحيث يهدد عدم فرض الرسوم على مسطحات الصلب المدرفلة على البارد بغلق السوق المحلي، سيصبح الوضع كارثياً أمام الصناعة المحلية مما يهدد استدامة صناعة المنتج المثل في مصر.

واستناداً إلى ما سبق، وفي ضوء الترابط الوثيق بين المنتج المثل ومسطحات الصلب المدرفلة على البارد، فإن تبني نهج شامل يقتضي فرض تدابير وقائية مشتركة على جميع فئات المنتجات ذات الصلة يُعدّ أمراً ضرورياً. تشدد الشركات الشاكية على أن عدم اتخاذ هذه التدابير سيُضعف بشكل

النسخة غير السرية

كبير قدرة الصناعة المحلية على تنفيذ خطط التعافي، مما قد يؤدي إلى عواقب وخيمة على قطاع الصلب المسطح بأسره في مصر.

٥. الأسباب الأخرى المعروفة للضرر

من الواضح جلياً أن الواردات قد تسببت في إلحاق الضرر بالصناعة المصرية. ولا يمكن - دون شك - أن تسهم أية عوامل أخرى مساهمة ملحوظة في أحداث هذا الضرر.

٥,١. انكماش الطلب

غير منطبق

٥,٢. تطور الأداء التصديري

جدول (٥-٢)

حجم الصادرات من المنتج المثل

الوحدة: ألف طن القيمة: مليون دولار

البيان/ السنة	عام ٢٠٢١	عام ٢٠٢٢	عام ٢٠٢٣	النصف الأول ٢٠٢٣	النصف الأول ٢٠٢٤
الحجم					
معدل التغير	-	(%٣٦)	%١٠١	-	%١٩
القيمة					
معدل التغير	-	(%٤١)	%٥٧		%٧

انخفضت كميات التصدير خلال عام ٢٠٢٢ نتيجة انكماش الطلب العالمي خاصة في أكبر أسواقنا التصديرية في أوروبا والتي تمثل  من إجمالي صادرات المجموعة خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣ متأثراً بارتفاع معدلات التضخم وارتفاع أسعار الفائدة. وفقاً لبيانات ال CRU (مرفق رقم ٥-٢) - وهي شركة أبحاث متخصصة في أسعار واستهلاكات المنتجات المعدنية ومنها الحديد والمواد الخام - انخفض الاستهلاك الظاهري (Apparent gross consumption) لدول الإتحاد الأوروبي من الصلب المدرفل على الساخن بمقدار حوالي ٩ مليون طن من ٧٥ مليون طن عام ٢٠٢١ إلى ٦٦ مليون طن عام ٢٠٢٢ بنسبة انخفاض ١٢% كما انخفض إجمالي الاستهلاك العالمي بمقدار حوالي ٢٧ مليون طن من ٧٢٢ مليون طن إلى ٦٩٥ طن خلال نفس الفترة.

ومع الزيادة في الواردات الى السوق المصرية من المنتج المعنى والانخفاض الحاد للحصة السوقية للصناعة المحلية استغلت الصناعة تنامي الطلب في بعض الأسواق التصديرية مثل تركيا منذ مطلع عام ٢٠٢٣ نتيجة تنامي الطلب لعمليات الإعمار مع انخفاض الإنتاج كنتيجة للزلازل المدمر هناك (وتعد تركيا من الأسواق الكبيرة

النسخة غير السرية

ذات استهلاك ظاهري حوالي ١٦ مليون طن سنوياً) وذلك في محاولة من الصناعة المحلية لمواجهة الاضرار الجسيمة الواقعة عليها نتيجة زيادة الواردات.

الا انه بالرغم من ذلك وبالرغم من ارتفاع الاستهلاك الظاهري العالمي مرة أخرى إلى ٧٢٩ مليون طن بنسبة نمو سنوي ٥% ومعاودة الصادرات مرة أخرى للارتفاع عام ٢٠٢٣، حققت الصناعة المحلية خسائر بنسبة خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٤ نتيجة للزيادة الحادة في الواردات والتسعير غير العادل لتلك الواردات.

ومما لا شك فيه أن نمو الصادرات خلال ٢٣/٢٠٢٤ كان مدفوعاً أيضاً بانخفاض كميات البيع بالسوق المحلي بسبب الضرر الرئيسي الناتج من ارتفاع الواردات وما تتبعه من انخفاض المبيعات المحلية للمجموعة بشكل ملحوظ كما أوضحنا أعلاه في البند ٤-١ وذلك للحفاظ قدر الإمكان على نسب تشغيل عالية لنقادي الضرر الناتج من ارتفاع التكلفة الثابتة.

٥,٣. المنافسة

لا يوجد منافسة مع شركات أخرى منتجة في السوق المحلي المصري حيث ان الشركة الشاكية هي المنتج الوحيد للمنتج المثل.

٥,٤. التغيرات في أسعار الصرف

على الرغم من الأثر الواضح لتقلبات أسعار الصرف على تكاليف الإنتاج وأسعار مبيعات المنتج المثل في مصر خلال فترة التحقيق، إلا ان هذه التقلبات لم يكن لها اثر شديد القوة خاصة بعد ثبات اسعار الصرف منذ نهاية الربع الاول من عام ٢٠٢٤، ولا يمكنها أن تفسر التحركات العنيفة وغير المتوقعة في الأرباح (الخسائر الفعلية في عام ٢٠٢٣ والمتوقعة في نهاية عام ٢٠٢٤) التي تعاني منها الصناعة المحلية. فهذه الخسائر ترجع في واقع الأمر إلى الأسعار المتغيرة والتمتدنية وغير العادلة للواردات التي شكلت ضغطاً حادة وواضحة على أسعار المنتجين المحليين.

٥,٥. عوامل أخرى

لا توجد عوامل أخرى للضرر.

النسخة غير السرية

٦. علاقة السببية

٦,١. نظراً لأن الأدلة السابقة توضح ان الضرر الجسيم الذي يعاني منه المنتجون المحليون لا يمكن إرجاعه إلى أسباب أخرى بخلاف الزيادة الكبيرة والمفاجئة في واردات المنتج المعني وان تلك الزيادة تعتبر السبب المباشر للضرر الجسيم الذي تعاني منه الصناعة المحلية. بالتالي توصلنا إلى وجود علاقة سببية مباشرة بين الزيادة الكبيرة والمفاجئة في واردات المنتج المعني والضرر الجسيم الذي تعاني منه الصناعة المحلية خلال الفترة محل الدراسة.

٦,٢. ثبت في ضوء ما سبق وجود زيادة في حجم واردات المنتج المعني خلال (الثلاث سنوات) الماضية تبلغ 1,169,470 طن من 716,453 طن في عام ٢٠٢١ ثم (٨٣٠,٠٠٠ طن) في النصف الأول من عام ٢٠٢٤ وهو ما يعادل (١,٧١٠,٦٨٤ طن لإجمالي العام). كما تزايدت الحصة السوقية لواردات المنتج المعني خلال الأعوام من (٢٠٢١) إلى (النصف الأول من عام ٢٠٢٤) حتى وصلت إلى  من حجم السوق المصري.

٦,٣. أثرت الزيادة الكبيرة والمفاجئة وغير المبررة في واردات المنتج المعني على مؤشرات الصناعة المحلية خلال الفترة محل الدراسة كما يلي:

٦,٤. تظهر البيانات الواردة بالشكوى دليلاً ظاهرياً كافياً على حدوث ضرر جسيم على الصناعة المحلية وإضعافاً كلياً لها. ويتضح حجم الضرر الواقع بمجرد الاطلاع على تطور مؤشرات الضرر فيما بين عامي ٢٠٢٢ و ٢٠٢٤؛ حيث تراجع مختلف المؤشرات الخاصة بالمبيعات، والحصة السوقية، والأسعار، والأرباح بينما ارتفع مؤشر المخزون على الرغم من المحاولات الاستباقية للصناعة بغرض الحفاظ على بقاءها أياً كانت مستويات التكلفة. وإجمالاً، تظهر المؤشرات تطور الضرر الجسيم الواقع على الصناعة المحلية، مما أضعف بشكل كبير وضعها كلياً في السوق. وهناك عدة عناصر تدل على أن الضرر الجسيم الذي يلحق بالصناعة المصرية ناتج عن الزيادة المفاجئة والحادة في واردات المنتج المعني.

٦,٥. يوضح القسم ٤-١-٢ والمتعلق بتحليل الحصة السوقية المعنية في مصر لواردات المنتج المعني، وجود ارتباط واضح بين تراجع الحصة السوقية للمنتج المثل وانخفاض حجم مبيعاتها من جهة، وزيادة حجم واردات المنتج المعني وحصتها السوقية من جهة أخرى. ويُعد هذا المؤشر مؤثر خاصة في النصف الأول من عام ٢٠٢٤ .

النسخة غير السرية

٦,٦. علاوة على ذلك، كما هو مبين في القسم ٣، فقد عانت الصناعة المحلية من الانخفاض المستمر والحاد في أسعار واردات المنتج المعني، والتي أسفرت عن اتساع الفارق السعري مرة أخرى في النصف الأول من عام ٢٠٢٤، ليصل هذا الفارق إلى حوالي ٢١% خلال الفترة المرجعية .

٦,٧. وتؤدي الأهمية النسبية للحصة السوقية لواردات المنتج المعني، والمقترنة بالفارق السعري المشار إليه، إلى الضغط على المستوى العام لأسعار بيع المنتج المثل بشكل منهجي إلى الانخفاض في السوق المحلي. وقد حال ذلك الأمر دون قدرة الصناعة المحلية على البيع بأسعار مناسبة تتماشى مع تطور تكاليفها. وهو ما أدى إلى وجود عدم استدامة في معدلات الربحية وصولاً إلى الوضع الحالي.

٦,٨. وفضلاً عن مستويات الفرق السعري الكبيرة التي تعاني منها الصناعة المحلية في مواجهة واردات المنتج المعني، فإن تدفق واردات المنتج المعني على هذا النحو إلى السوق المحلية يحول دون قدرة الشركات المحلية المنتجة للمنتج المثل على الاستفادة من هوامش الربح التي كان يمكن تحقيقها في ظل ظروف المنافسة الطبيعية في مصر في حالة غياب واردات المنتج المعني الضارة.

النتيجة

٦,٩. إدراج الاستنتاج بشأن علاقة السببية

الضرر الجسيم الواقع على الصناعة المحلية الممثلة في شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية وشركة العز لصناعة الصلب المسطح يرجع إلى الزيادة الكبيرة والمفاجئة في الواردات من المنتج المعني ولا توجد أسباب أخرى للضرر الجسيم.

٧. خطة الصناعة المقترحة لتكثيف أوضاعها

في حال فرض تدابير وقائية على واردات الصلب المسطح، ستقوم الصناعة المحلية باتخاذ مجموعة من الإجراءات الرامية إلى تعزيز قدرتها التنافسية وتحسين الأداء الصناعي، وذلك على النحو التالي:

- تنويع المنتجات وزيادة القيمة المضافة
- رفع كفاءة خطوط الإنتاج ومراكز الخدمة
- تحسين الكفاءة التشغيلية والفنية
- الاستثمار في رأس المال البشري

النسخة غير السرية

٨. المصلحة العامة

وكما توضح هذه الشكوى، فإن الصناعة المحلية تعاني من ضرر جسيم وإضعاف كلي، والتي تزايدت بصورة مفاجئة في عام ٢٠٢٤ نتيجة للزيادة الحادة والمفاجئة لواردات المنتج المعني، وهو ما يهدد قدرتها على الاستمرار، في حال عدم فرض تدابير وقائية.

يعد فرض رسوم وقاية ضد واردات المنتج المعني أمراً جوهرياً لضمان استمرارية صناعة الصلب المسطح المحلية. حيث تعاني الصناعة المحلية - كما هو موضح بهذه الشكوى - من ظروف مأسوية تسارعت وتيرتها في ٢٠٢٤ لمستويات لا يمكن تداركها في حالة عدم فرض تدابير وقائية. لذلك فإنه من المصلحة العامة حماية صناعة الصلب المسطح في مصر من الممارسات التجارية الدولية الضارة بالصناعة وذلك للأسباب الآتية:

(١) تُعد صناعة الصلب المسطح المصرية بمثابة صناعة استراتيجية لمصر (كما هو الحال في بقية العالم). حيث تقوم بتوفير المواد الخام الأساسية للعديد من المنتجات الصناعية المصنعة في مصر، مثل المواسير وأنابيب البوتاجاز والهياكل المعدنية، والسلع المعمرة، والسيارات، والسفن. إن الاعتماد على الواردات هو سبب ضعف الصناعات التي تعتمد على منتج الصلب المسطح. إن الصناعة المحلية أكثر قدرة على تلبية احتياجات ومتطلبات المستهلكين المصريين وتوفير كافة أنواع ومقاسات المنتج. حيث قد تعجز واردات المنتج المعني عن الاستجابة بشكل فعال لهذه الاحتياجات حيث تقدم الصناعة المحلية ضمانات أفضل ضد عيوب الصناعة، فضلاً عن الدعم الفني لمستهلك المنتج المثل في مصر وهو ما لا يتوفر في واردات المنتج المعني، التي غالباً ما يبيعها التجار، بدون أي خدمة لما بعد البيع.

(٢) توفر صناعة الصلب فرص عمل مباشرة وغير مباشرة. حيث لن يتأثر عمال مصانع الصلب فقط بتقليص حجم الصناعة المحلية، بل سيمتد التأثير ليشمل عائلاتهم والعاملين في الصناعات الأخرى ذات الصلة (الصناعات الاستهلاكية والنقل والتوريد والبنوك والتأمين والموانئ، إلخ). يقدر مقدمو الشكوى أن حوالي ٤٠ ألف وظيفة إنتاجية في قطاعات السلع والخدمات المرتبطة بصناعة الصلب المسطح يمكن حمايتها من خلال فرض رسوم وقائية لحماية صناعة الصلب المسطح المحلية.

(٣) مع فرض تدبير وقائي على واردات المنتج المعني، ستمتع المنتجات النهائية بشكل عام بمواد خام عالية الجودة، من مصادر محلية، بدلاً من المواد المستوردة منخفضة الجودة، مما يؤدي إلى رفع سمعة الجودة للمنتجات المصرية بشكل عام.

النسخة غير السرية

- (٤) قد يؤدي عدم فرض تدابير وقائية ضد واردات المنتج المعني إلى سحب الاستثمارات وإغلاق المصانع وبالتالي عدم القدرة على تسديد المستحقات الائتمانية، مما قد يعرض قطاع الإقراض بالبنوك المصرية للخطر وبالتالي سلامة القطاع المالي المصري ككل.
- (٥) إن فرض تدبير وقائي ضد واردات المنتج المعني من شأنه أن يعزز الاستثمارات المحلية والإنتاج والمبيعات في قطاع يمتاز بالتطور التكنولوجي المستمر. فضلاً عما سيحدثه من زيادة الناتج المحلي الإجمالي لمصر، وتحقيق إيرادات أعلى للدولة من خلال الضرائب المفروضة على الشركات، وضريبة القيمة المضافة والإيرادات التي ستولدها رسوم الحماية.
- (٦) فرض تدبير وقائي سيمكن الصناعة المحلية من الاستثمار في جودة منتجاتها والارتقاء بها. وهو ما سيصب في مصلحة الاقتصاد المصري ككل وليس فقط مصلحة المستهلكين. ومن شأن هذه الاستثمارات زيادة القدرة التنافسية التصديرية للمنتجات المصرية. حيث تساهم تصدير منتجات الصلب المسطح المصرية بشكل كبير في دعم الميزان التجاري المصري، وهو الأمر الذي سينتج عنه ميزان مدفوعات يتسم بالقوة والاستمرارية .
- (٧) إن فرض رسوم وقائية على واردات المنتج المعني لن يؤدي إلى إحداث ارتفاع ملحوظ في تكلفة الصناعات الهندسية المستخدمة للمنتج المعني ومنهم مصنعي السلع المنزلية المعمرة والسيارات. حيث تشير أحدث الدراسات التي أجرتها كلية الهندسة بجامعة القاهرة إلى أن أثر فرض رسوم وقائية على واردات المنتج المعني بنسبة ٢٠% على تكلفة المنتج النهائي تكاد لا تذكر. وقد استخلصت الدراسة على أن التكلفة الإضافية لفرض ٢٠% رسوم وقائية على السلع المنزلية المعمرة لا يتعدى ٣,٥% من سعر المنتج وعلى سعر سيارات النقل والأتوبيسات أقل من ٦ في الألف من سعر المنتج (أنظر المرفق ١٥). وبذلك نجد أن أثر فرض رسم وقائي بنسبة ٢٠% على القدرة الشرائية للسلع الهندسية ضئيلة للغاية.
- (٨) سيؤدي غياب التدابير الوقائية إلى زيادة واردات المنتج المعني وما يتبعه من زيادة الطلب على العملات الأجنبية، والتي بلغت العام الماضي ٩١٤ مليون دولار (وفقاً للهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات) مما قد يؤدي في النهاية إلى انخفاض قيمة الجنيه المصري في مواجهة هذه العملات. علماً بأن انخفاض قيمة الجنيه المصري ستؤدي إلى زيادة عامة في أسعار بيع المنتجات إلى المستهلكين، وانخفاض الاستهلاك المحلي وهو ما يُعرض النشاط الاقتصادي في مصر للخطر. يتضح مما سبق أن فرض رسوم وقائية على واردات المنتج المعني لن تؤدي فقط إلى تجنب الانهيار المأسوي للصناعة، بل ستعزز كذلك من قدرة الاقتصاد المصري ككل. حيث يمكن الصناعة المحلية من التكيف مع الصدمة التي أحدثتها الزيادة غير المتوقعة في واردات المنتج المعني والقيام بالاستثمارات اللازمة التي من شأنها أن تمكنها من تلبية الطلب المتزايد في مصر بكفاءة. كما سيشهد جميع أصحاب

النسخة غير السرية

المصلحة المتأثرين سلباً، تحسناً في أوضاعهم عن طريق فرض رسم وقائي، كما هو موضح أعلاه وهم: المستخدمون والمستهلكون وموردو السلع والخدمات والقطاع المالي في مصر وأخيراً الدولة المصرية.

٩. التدابير الوقائية المقترحة ومدة سريانها

تقترح الصناعة الوطنية فرض رسوم وقائية بنسبة ٢٠%، كما يقترح فرضها لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات، على أن يتم التحرير التدريجي لتلك الرسوم بنسبة ١% سنوياً. ويستند الهيكل المقترح للتحرير التدريجي لتلك الرسوم إلى ضرورة إعطاء الصناعة المحلية مهلة زمنية كافية لتوفيق أوضاعها، ورفع معدلات إنتاجها بما يحقق الكفاءة الاقتصادية المطلوبة. فضلاً عن ذلك، فإن مدة السريان المقترحة من شأنها توفير مهلة زمنية كافية تسمح للشركات المنتجة برفع أسعارها بما يتماشى مع التكلفة الحقيقية للمنتج المعنى بدون أية ضغوطات سعرية من المستوردين وهو الأمر الذي سينعكس بدوره على قدرتها على تحقيق معدلات ربحية موجبة ومن ثم تحسين أوضاعها المالية. ويستند هذه الاقتراح إلى ضرورة وقف نزيف الخسائر الذي تتحمله الصناعة المحلية في الوقت الحالي والناجم عن الزيادة الحادة والمفاجئة في الواردات من مسطحات الصلب المدرفلة على الساخن؛ وتتمثل أبرز تلك الخسائر في:

- تراجع الحصة السوقية للصناعة المحلية لتصل إلى ٥١% في الوقت الحالي، مقارنة بنحو ٥١% خلال عام ٢٠٢٢.
- ارتفاع مستوى المخزون من مسطحات الصلب المدرفلة على الساخن ليصل إلى حوالي ألف طن خلال النصف الأول من ٢٠٢٤، وذلك مقارنة بنحو ألف طن في عام ٢٠٢٢.
- تحقيق خسائر مالية نظراً لاضطرار المنتجين المحليين إلى البيع بأسعار منخفضة في محاولة لتقليل الفارق سعري بين المنتج المحلي والمنتجات المستوردة، الأمر الذي أصبح يهدد قدرة المنتجين المحليين على استمرار عملياتهم الإنتاجية.

وفي هذه الإطار تجدر الإشارة إلى أن فرض أى نوع آخر من التدابير الوقائية مثل القيود الكمية (الحصص) لا يمكنه تحقيق الحماية الكافية التي تسعى إليها الصناعة المحلية، حيث يعنى ذلك استيراد كميات من المنتج المعنى دون إخضاعها لأية رسوم جمركية قادرة على توفير الحماية المطلوبة للصناعة المحلية؛ وهو الأمر الذى يترتب عليه تلبية جزء كبير من الطلب المحلي من المنتجات المستوردة بأسعار متدنية لا تعبر عن التكلفة الحقيقية للمنتج المعنى، وبالتالي استمرار الضغط على المستوى العام على الأسعار وارتفاع الخسائر المالية للصناعة المحلية المنتجة فضلاً عن استمرار تراكم المخزون لديها.

النسخة غير السرية

ومن الجدير بالذكر انه فى حالة الاتجاه إلى تطبيق نظام الحصص، فإن ذلك يعنى بالضرورة استمرار التدفق الهائل للواردات، حتى وإن كان ذلك بكميات محدودة نسبياً مقارنة بالوضع الحالي، وهو الأمر الذى يرجع بشكل أساسي الى اتجاه هذه الدول الى تصريف الإنتاج الفائض عن الاستهلاك المحلي والذي يقدر بحوالي [REDACTED] مليون طن ويعتبر السوق المحلي من الأسواق التقليدية التي يسهل التصدير اليها في ظل عدم وجود حواجز جمركية فعالة مع قرب المسافة وانخفاض تكلفة الشحن خاصة في ظل تمتع بعض الدول بالإعفاء من الرسوم الجمركية على صادراتها لمصر وذلك بموجب اتفاقية التجارة الحرة، وهو ما يزيد من ضغط الأسعار على المنتجين المصريين. وتأسيساً على ما سبق، فإن تزامن جميع العوامل المذكورة أعلاه يشكل أمراً استثنائياً ويزيد من الأضرار الجسيمة التي تتعرض لها الصناعة المصرية، وهو أمر لا يمكن معه استمرار الصناعة المحلية إلا من خلال فرض إجراءات وقائية لحمايتها أمام مثل هذه الواردات.

١٠. الرسوم الوقائية المؤقتة

استناداً إلى ما تقدم عرضه، فإنه بالإضافة إلى الضرر الحالي والناجم بالفعل عن الزيادة في الواردات من المنتج المعني، وبالنظر الى الزيادة الحادة والكبيرة في واردات المنتج المعني خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٤ والتي وصلت الى زيادة قدرها ٥٦% مقارنة بذات الفترة من العام السابق، فمن المؤكد أن الواردات المستقبلية تهدد بمزيد من الضرر الجسيم بالصناعة المحلية.

ومن ثم فإن هناك حاجة ملحة لفرض رسوم وقائية مؤقتة بصورة عاجلة لتجنب المزيد من الضرر للصناعة المحلية مما قد يؤدي إلى توقف الصناعة المحلية عن عملياتها الإنتاجية.

قطاع المعالجات
التجارية